الدفاع القومي الجزائري في القرن الحادي والعشرين : بين الوحدة الإستراتيجية السيادية وتحولات المصفوفة العسكرية الدولية

الأستاذ الدكتور / بوحنية قوي

إن الإنتشار السريع للتكنولوجيا، والنمو المتعدد للعوامل الدولية ، وتداعيات العولمة المتزايدة وتزايد الإعتماد الإقتصادي المتبادل، قد تضافرت لخلق تحديات شديدة التعقيد للأمن القومي...

باختفاء الحرب الباردة وتحولها إلى ذكرى، وبروز تحديات جديدة للأمن القومي عند بداية القرن الحادي والعشرين، قامت وجهات النظر العسكرية بالترويج لفكرة حرب مستقبلية تتسم بالتعقيد وصعوبة التوقع والغموض، بصورة متزايدة. كما رأى آخرون، أقل استبصارا، في مفاهيم مثل النزاع قليل الكثافة والعمليات دون الحرب وبناء الأمة، على أنها من الأمور المستبعدة بالنسبة لثقافة مقاتلي الجيش الوطني الشعبي العسكريين. وعلى الرغم من تكرار القيام بمثل تلك العمليات في التسعينيات، فإن الجيش الجزائري كان يميل إلى العودة السريعة بإمكانياته الفكرية إلى قدراته التقليدية الرئيسية في ضبط تزامن القدرة القتالية في ميدان قتال متسق ومتجانس ومنتظم.

وقد كانت النتيجة الحتمية هي أن الجزائر، حتى بعد جولة غير عادية لجهود التحول العسكري الأساسي، دخلت في الحرب ضد الإرهاب بقوات مسلحة معدة لهزيمة جيوش معادية. غير أنها تفتقر إلى العمق المناسب لمتطلبات المدى الطويل اللازم لاستقرار وإعادة بناء المناطق الجريحة. وللضرورة، ذهب الجيش الجزائري إلى الحرب ضد الإرهاب بتشكيل حربي ومدني غير معد لضرورات العمليات ذات المدى الواسع وللحرب ضد مصادر اللاإستقرار القومي.

ومنذ العشرية السوداء، وعن طريق تجارب الجيش الجزائري في ميادين القتال الحديثة غير المتجانسة، تعلمت القوات المسلحة الجزائرية دروسا قاسية وأرغمت نفسها على عمل طفرات جيلية هامة في عملية التكيف والتعديل. وفي غضون ذلك، بدى أن كثيرا من القطاعات الحكومية الجزائرية وأجهزتها كانت آنذاك في حالة رفض بالنسبة لمتطلبات التكيف مع التهديدات والحرب الحديثة. وإجمالا، سوف يكون على الجيش الجزائري الإستفادة من دروس حربه على الإرهاب والإستفزازات الأمنية الجغرافية بإجراء تعديلات في الأوضاع الداخلية والمؤسسية، لضمان أنها قد أصبحت بالفعل معمول بها وليس فقط "معلومة". كما يتوجب على الجيش الجزائري أيضا توسيع مجاله ليشمل ضرورات ملحة داخل الحكومة الجزائرية – ضرورات سوف تساعد الجيش الوطني الشعبي الإستعداد لمستقبل يغلب على القوات المسلحة فيه التأكد من مجابهة مواقف تماثل أو تزيد من حيث تعقيدها عن تلك التي يواجهها في الوقت الحاضر.

وكما أظهرت الأحداث في تاريخ الدولة الجزائرية بصورة متكررة. فإنه من المحال نظريا التوقع بأية درجة من درجات التأكد كيف ستبدو ميادين القتال المستقبلية على وجه التحديد، أو في هذا الخصوص، أين ستتواجد. إن الثابت الوحيد هو التغير، كما يكون التنبؤ بالقرارات السياسية المستقبلية أكثر خطورة. وعلى أية حال، من الممكن تعريف بعض التوجهات التي يحتمل أن تشكل النزاعات في المستقبل. وذلك يتضمن ازدياد الهوة بين العالم النامي والمتقدم، والإنفجار السكاني في المناطق المتخلفة، وظهور أيديولوجيات ومنظمات لا تعترف بالحدود القومية، والزيادة الحادة في الإنفصالات العرقية والطائفية، والتنافس الدولي المتزايد من أجل الحصول على موارد الطاقة. وقد حدثت أيضا تحسينات كبيرة في التقنيات بما يسمح بالنقل الفوري للمعلومات على مستوى العالم، ومن ثم يؤمن إمكانية لصناعة أسلحة لا يمكن تخيل قدرتها التدميرية. وتشير جميع هذه الخصائص إلى الطبيعة المعقدة والغامضة للنزاعات المستقبلية.

وقد يسعى البعض إلى تجنب تعقيد الخيارات الصعبة والتي ينجم عنها التوصل إلى نتيجة مفادها أن الجزائر غير معدة لاستخدام قواها القومية في مثل تلك البيئات متعددة الأبعاد. وقد يزعموا أنه لا يمكن للقوات المسلحة الجزائرية تحمل حربا أخرى على الإرهاب أ أو مواجهة نظامية مع قوة كبرى. غير أن تلك الحجة هي مثل الحجج التي كانت ضد عدم تدخل الجيش الوطني الشعبي في حروب إقليمية بعد استفزازات دولية وإقليمية ما يتعلق ودوائر التوتر الجيوسياسية في المنطقة (مالي وليبيا). على الرغم من جاذبيتها، إلا أنها غير واقعية وتدعو إلى المخاطرة. وفي هذا العالم الخطير الذي نعيش فيه، حيث يتزايد تشابك العلاقات ويزداد الإعتماد المتبادل. لا يكون في إمكان الجزائر إفتراض أنها سوف تكون قادرة على الإنسحاب من مشاكل الأمم الأخرى لفترة طويلة. وقد تتطلب المصالح الوطنية من الجيش الوطني الشعبي، في أغلب الأحوال في المستقبل غير البعيد، أن يشارك في مواقف يمكن أن تكون أكثر تعقيدا من تلك التي تواجهها الجزائر في الوقت الحالي.

وسوف يتوجب على الجيش الوطني الشعبي، من أجل مواجهة تحديات الأمن الوطني في المستقبل، أن يوجد القدرة اللازمة للمشاركة بشكل كامل في العمليات العسكرية دون الحرب. كما سيتوجب على الجيش الوطني تبني مفهوم بناء الأمة، ليس فقط من الناحية النظرية ولكن بشكل كامل. إن احتمال فقدان القوة الدافعة للتغيير في هذه الحقيقة الجديدة للنزاع، من خلال نشر القوات من على الحدود الوطنية وترتيب الأوضاع السياسية بوجهة نظر قصيرة المدى، والممانعة الطبيعية من جانب القوات المسلحة الجزائرية للمشاركة الفكرية التي تتجاوز البنية الخطية للحرب، هو احتمال حقيقي. وعلاوة على ذلك، فإنه بينما يقوم الجيش الوطني بمحاولة تحسين قدراته في مجالي الدفاع الوطني والحرب غير الخطية، يكون على القوات المسلحة الجزائرية المحافظة على قدرتها على هزيمة التهديدات العسكرية التقليدية وردع ظهور فواعل من دون الدولة أو منافسين إقليميين أقوياء. ويكون

التحدي هو أن يجد الجيش الوطني التوازن الصحيح دون محاولة الوصول إلى الجدارة في الكثير من المهام المحتملة مما لا يمكن الجيش الوطني من أداء أي منها بشكل جيد.

تطوير ثوابت الجيش الثقافية

لا يتعلق التحول فقط بالتكنولوجيا والبرامج... التحول يحدث ما بين الأذنين. إن العوامل الثقافية والفكرية للتحول أكثر أهمية من السفن والطائرات الجديدة والأسلحة ذات التقنية المتقدمة.

ولعل الشيء الأكثر أهمية الذي يتوجب على الجيش الوطني الشعبي القيام به للإستعداد لمستقبل يتسم بالخطورة هو تغيير ثقافة جاهزية أمننا القومي وزيادة الجهود لتوعية المواطن الجزائري. لقد اعتاد الجزائريون، بصورة تقليدية، على رؤية الحرب كصراع بين صديق وعدو، وهذان الجانبان محددان بشكل واضح، ويشتبكان بميدان قتال له حدود وأبعاد معينة، حيث تكون النتائج على هيئة غالبين ومغلوبين، بشكل قاطع، وبمعنى آخر، كان الجيش الجزائري يشعر بالإرتياح لفكرة ميدان القتال المتسق. كان هذا النوع من القتال على هذا النوع من الميادين سهل الفهم والترجمة إلى تشكيلات عسكرية ومعدات وتدريب. كان نوعا نظيفا. وقد أدى انتهاء الحرب على الإرهاب في الجزائر والإنتصار الساحق في العمليات الإقليمية دون الحرب إلى إعاقة القدرة الجزائرية كأمة وكقوات مسلحة، على إدراك ما سيحدث بعد ذلك. وحتى يومنا هذا، يرى البعض المعركة التقليدية كأسلوب وحيد للقتال. وهم يعتقدون أن كل ما على الجيش الوطني الشعبي الجزائري فعله لكسب حروبه الحديثة هو أن يقاوم ويجهض أكبر عدد من المؤامرات.

وحتى يتمكن الجيش الوطني الشعبي من رفع قدرته على النجاح في نزاعاته الحالية والمستقبلية إلى الحد الأقصى، يتوجب عليه تغيير هذا التفكير. لقد تطورت التهديدات، لذلك يتوجب على كل من الأمة الجزائرية وقواتها المسلحة تعديل أوضاعها بما يتناسب مع ذلك التطور. ويجب أن يتضمن جزء من هذا التغيير تقييما صارما لما يجب أن تقوم به الجزائر لزيادة فرص النجاح عند اتخاذ القرار بمواجهة تهديدات داخلية أو خارجية، إلى أقصى حد ممكن. إذ لم تذهب الجزائر كأمة ومعظم المواطنين إلى مواجهة التهديدات منذ نهاية العشرية السوداء. وبدلا من ذلك، كانت وزارتي الدفاع والخارجية (بما تسمح به قدراتهما الحديثة) ومعهما مصالح الإستخبارات العسكرية، في حالة حرب، بينما كان أغلب المواطنون الجزائريون ومعظم مؤسسات القوى الوطنية الأخرى يمارسون أعمالهم العادية.

وهناك مثل ظاهر على ذلك وهو بطء عملية التدبير. إن إمداد القوات المسلحة الجزائرية بعقيدة عسكرية تحتوي على روح ووسائط التعاطي مع أكبر عدد ممكن من المخاطر وبدائل محسنة بدرجة فائقة. باختصار، كانت القاعدة الأمنية الجزائرية تعمل إلى حد وفق أسس وقت السلم، مقارنة بالتهديدات الإقليمية التي قام فيها الجيش الوطني الشعبي بالإسراع في رفع قدرات يقظته وإنتاج سلوكيات عملياتية توازي وتنامي المخاطر الجهوية.

وقطعا يجب الوعي بأن أحد أسباب قوة الدفع العسكرية كان سلسلة من الإفتراضات الإستراتيجية الصحيحة عن الفترة التي كان على القوات المسلحة الجزائرية أن تتواجد خلالها وراء خطوط النار الإقليمية. ففي السنوات الأولى من ما يعرف ب(ثورات الربيع العربي)، افترض القادة المدنيون والعسكريون تكرارا أن مستويات القوة يمكن أن تنخفض بشكل منتظم مع مرور الوقت. وبناء على ذلك اتخذوا العديد من قرارات تأمين الموارد. إن ذلك يلقي الضوء على خطورة الإفراط في التفاؤل، خاصة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية التي يصعب في الأساس توقع ملابساتها، وهو ما يشير بوضوح إلى أن التخطيط الإستراتيجي يجب أن يعطي اهتماما أكبر لأسوأ الإحتماليات الممكنة.

وتثير تحديات الجيش الوطني الشعبي الحالية السؤال المشروع عما إذا كان بإمكان الجزائر، أو أية دولة ديمقراطية أخرى، المشاركة بنجاح في حرب موسعة دون التزام قومي حقيقي. إن التاريخ مفعم بالأمثلة عن دول حاولت أن تحارب دون وجود دعم شعبي ودون الإلتزام بمواردها القومية، وكانت غالبا ما تجد تلك الدول نفسها منهزمة في ميادين القتال بعيدا عن أرض الوطن.. إنه سر إلتزام الجيش الوطني بمنطق القلعة والإدارة السيادية للدفاع الوطني.

إن التاريخ الإستراتيجي للعلاقات الدولية هو تاريخ عمليات التغير. ويعد ميدان القتال الحديث – وهو مكان متعدد التهديدات –، يصعب تحديد معالمه بدقة، تكون فيه مقدرة أمة ما على استخدام عناصر قواها القومية غير الحركية بنفس أهمية استخدام قوى النيران لتحقيق النصر – يعد ثوريا للغاية بما يدعو الجيش الوطني لتوعية المواطن الجزائري بعواقبه –. وقد أظهرت التوترات الإقليمية والحرب على الإرهاب أن الحروب سوف تمتد لفترات أطول وستكون أكثر تكلفة، وأن تحديد كل من النصر والهزيمة فيها سيكون صعبا. والجزائر كأمة ناضجة عليها أن تفهم ذلك في المرة القادمة التي تقرر فيها التزامها بخوض الحرب ضد تهديدات مصيرية.

" حين تنظر إلى أعدائك لا يخفك مظهرهم الإجمالي، بل انظر إلى الأجزاء التي تكون الكل. عبر فصل الأجزاء عن بعضها وزرع بذور الفرقة والإنقسام من الداخل، يمكنك أن تضعف وأن تهزم حتى أقوى الأعداء. حين تعد لهجومك اعمل على عقولهم لكي تخلق صراعا داخليا. ابحث عن الصلات والروابط، الأمور التي تحشد الناس في مجموعة أو تربط بين مجموعة وأخرى. الفرقة ضعف، وهذه المفاصل هي الجزء الأوهن في أي بدن. حين تواجه مشكلات أو أعداء، حول المشكلة الكبيرة إلى أجزاء كبيرة يمكن أن تهزم".

هناك أوقات في حياة الدول ستواجه فيها عدوا قويا – تهديدات مدمرة تسعى إلى هلاكلها، مجموعة من الصعوبات التي تبدو مواجهتها مستحيلة في وقت واحد، من الطبيعي أن تشعر تلك الدول بالخوف في أوضاع كهذه، وهذا قد يشل حركتها أو يجعلها تنتظر دون بلا جدوى أملا بأن الوقت سيأتي بالحلول. لكن قانون التهديد يقضي بأنك إذا سمحت لقوة أكبر بالهجوم عليك، موحدة بكل عزمها، فإنك تصعب الوضع على نفسك. لأنه حين تتحرك تهديدات قوية وكبيرة يكسبها ذلك قوة دفع لا تقاوم.

ستجد الدول نفسها تغرق بسرعة. والحل الأفضل أن تقوم بمجازفة وأن تواجه التهديدات قبل أن تواجهها، وتحاول أن تقضي على قوة الدفع لديها بإجبارها على أن تنقسم. وأفضل طريقة لفعل ذلك هي أن تحتل مركز اللاأمن.

تخيل أن حراك اللاأمن يجري على رقعة شطرنج. يمكن أن يكون مركز الرقعة ماديا – مكان فعلي أكثر خفية وسيكولوجية: مستويات الأمن ضمن مجموعة، الحذر، اليقظة والإدراك الإستراتيجي. استول على مركز اللاأمن وسينقسم التهديد تلقائيا إلى أجزاء، ويحاول ضربك من أكثر من مكان. أما وإن عجزت الدول على صد ضربات التهديد فستتحول إلى أجزاء بات يمكن التعامل معها، ويمكن هزمها بالمفرق أو إجبارها على الإنقسام أكثر. وما إن يقسم شيء كبير، حتى يصبح عرضة للمزيد من الإنقسام، والتلاشي إلى لا شيء.

"الدولة الفاشلة" وتفتت مركزية العنف في الدولة:

استعملت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عبارة "دول فاشلة" لوصف الدول ذات السلطة المركزية الضعيفة أو المتلاشية – والأمثلة الكلاسيكية هي الصومال وأفغانستان. يذهب جفري هربست Herbst إلى أن العديد من دول المنطقة العربية لم تتمتع قط بالسيادة بالمعنى الحديث – أي بمعنى السيطرة المادية المطلقة على الأراضي الإقليمية المحددة، والحضور الإداري أيضا على امتداد البلد وولاء السكان لفكرة الدولة.

من أهم السمات المميزة للدول الفاشلة هي فقدان السيطرة على أدوات القسر المادي وتفتت هذه الأدوات. وبذلك تبدأ دورة تفسخ وانحلال تكاد تكون عكس الدورة الإندماجية التي نشأت عنها الدول الحديثة. فالعجز عن إبقاء السيطرة المادية على أراضي البلد واستحقاق الولاء الشعبي، يقلص القدرة على جباية الضرائب ويضعف كثيرا قاعدة إيرادات الدولة. علاوة على ذلك، يمثل الفساد والحكم الشخصاني استنزافا إضافيا لهذه الإيرادات. وتعجز الحكومة في كثير من الأحيان عن اشكال الجباية الموثوقة فتكلف بذلك وكالات خاصة تحتفظ لذاتها بقسم مما حصلت، على غرار ما حصل في أوروبا القرن الثامن عشر. التهرب من الضريبة شائع وذلك جراء فقدان الدولة لشرعيتها وجراء ظهور قوى جديدة تطالب بإتاوات. ويقود هذا إلى ضغوط خارجية لتقليص الإنفاق الحكومي، وهذا يقلص بدوره القدرة على الإحتفاظ بالسيطرة ويشجع على تفتت الوحدات العسكرية. علاوة على ذلك، تشترط المساعدات الخارجية تحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية يعجز العديد من هذه الدول عجزا بنيويا عن تنفيذها. ويعمل اللولب الهابط المكون من فقدان الإيرادات وفقدان الشرعية، وتنامي الفوضى، والتفتت العسكري على تأسيس السياق الذي تندلع فيه التهديدات والحروب الجديدة. فعليا، يترافق فشل الدولة مع تنامي خصخصة العنف.

تتميز الحروب الجديدة بتعدد أنواع الوحدات المقاتلة، سواء منها الرسمية والخاصة، الدولة واللادولة، أو ضرب من الخليط الذي يجمعها. وقد حددت، لأغراض التبسيط، خمسة أنواع أساسية:

القوات المسلحة النظامية أو ما بقي منها، الجماعات شبه النظامية، وحدات الدفاع الذاتي، المرتزقة الأجانب، وأخيرا القوات النظامية الأجنبية تحت رعاية دولية.

القوات النظامية في حال تفكك، ولا سيما في مناطق التهديد ورخاوة الأمن. إن تقليص الإنفاق العسكري، وانحطاط المكانة، وقصر عمر العتاد، وعدم كفاية التدريب، عوامل تسهم في فقدان المعنويات فقدانا عميقا. ففي العديد من دول المنطقة وما بعد السوفيتية، لم يعد الجنود يتلقون التدريب أو الرواتب. وربما اضطروا إلى التماس موارد رزق خاصة بهم، بحيث يسهم ذلك في عدم الإنضباط وانهيار التراتبية العسكرية. وكثيرا ما يقود هذا إلى التفتت، وإلى أوضاع يتصرف فيها قادة الجيش المحليون كأمراء حرب محليين، كما في طاجكستان. أو ربما انخرط الجنود في سلوك إجرامي مثلما حصل، مثلا، في زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، حيث كان الجنود الذين لم يقبضوا رواتبهم يشجعون على السلب والنهب. بعبارة أخرى، تفقد القوات المسلحة طابعها كحاملة شرعية للأسلحة وتزداد صعوبة التمييز بينها وبين الجماعات شبه العسكرية الخاصة. وتزداد الأمور تعقيدا حيث تكون القوات الأمنية مفتتة أصلا جراء سياسة متعمدة، فثمة في كثير من الأحيان حراس الحدود، والحرس الرئاسي، والشرطة، هذا دون حساب مختلف أنواع القوى الأمنية الداخلية. ففي نهاية رئاسته على ما كان يسمى يومها زائير لم يعد الرئيس موبوتو يستطيع الإعتماد إلا على حرسه الشخصي لحماية نفسه. وقد انخرط صدام حسين في تنويع مماثل للهيئات الأمنية، وعلى غرار ما حصل مع موبوتو، لم يبد إلا فدائيو صدام، وهم خليط من حراسه الشخصيين، بعض المقاومة المتقطعة للغزو الأمريكي الأول.

أكثر الوحدات القتالية شيوعا هي الجماعات شبه العسكرية، أي المجموعات المستقلة من الرجال المتحلقين حول قائد فرد. غالبا ما تتشكل هذه المجموعات من قبل الحكومات لإبقاء مسافة ما بينها وبين اشد مظاهر العنف فظاعة. وتلك كانت في أرجح الظن حال نمور أركان في البوسنة، أو هذا ما كان يشدد عليه أركان. وبالمثل فقد جندت حكومة رواندا التي كانت قائمة قبل 1994م الشباب العاطلين عن العمل في ميليشيا حديثة التكوين ترتبط بالحزب الحاكم، وكانوا يتلقون التدريب على ايدي الجيش الرواندي ويمنحون راتبا صغيرا. وفي سياق شبيه بهذا، كانت حكومة جنوب أفريقيا تمد بالسلاح والتدريب سرا حزب حرية إنكاثا IFP، الذي كان يدعم أنشطة العنف على أيدي جماعات من العمال الزولو أثناء فترة الإنتقال إلى الديمقراطية. في كثير من الأحيان ترتبط الجماعات شبه العسكرية بأحزاب أو فصائل سياسية متطرفة. وقد كان لكل حزب سياسي في جورجيا بعد الإستقلال ميليشيا خاصة به، باستثناء الخضر، وقد حاول إدوارد شيفارنادزي أن يعيد تثبيت احتكار وسائل العنف بصهر هذه الميليشيات في جيش نظامي. وهذا الخليط من العصابات المسلحة هو الذي هزم على يد تحالف حرس الحدود الأبخازي القومي ووحدات من الجيش الروسي في أبخازيا. ومن المجموعات شبه

العسكرية الأسوأ سمعة في كوسوفو المجموعة المعروفة ب"شبان فرنكي". فقد كان فرانكو سيماتوفيتش صلة الوصل بين ميلوزيفتش والمجموعات شبه العسكرية المستقلة.

وتتألف المجموعات شبه العسكرية في معظمها من جنود مسرحين، أو حتى من وحدات كاملة من الجنود المسرحين أو الفارين من الخدمة تضم أحيانا مجرمين عاديين، كما في يوغوسلافيا السابقة، حيث أطلقوا عمدا من السجون لهذه الغاية، وشبانا عاطلين عن العمل يبحثون عن مورد رزق، أو قضية، أو مغامرة. وكان هؤلاء نادرا ما يرتدون بزات عسكرية وهذا ما كان يجعل من العسير تمييزهم عن غير المقاتلين، وإن كانوا كثيرا ما يرتدون البسة أو شارات مميزة. وكثيرا ما تستخدم رموز الثقافة العالمية المادية بمثابة شبه زي موحد. ويروى أن مقر شبان فرانكي كان يقع في خلفية متجر ثياب في دجاكوفيكا. كان هؤلاء يرتدون قبعات رعاة البقر وأقنعة السكي، ويطلون وجوههم بخطوط كخطوط هنود الحمر. أما علاماتهم التجارية فكانت التشتنيك الصربي وملامح مدينة مدمرة مع عبارة "مدمرو المدن" باللغة الإنجليزية.

لم يكن استخدام الأطفال جنودا أمرا نادرا في أفريقيا، وقد نقلت روايات عن خدمة صبية في الرابعة عشرة من عمرهم في الوحدات الصربية. ويقال إن حوالي 30 بالمئة من جنود الجبهة الوطنية الليبرية التي غزا بها تشارلز تايلور سييراليون عشية عيد الميلاد سنة 1989م، كانوا تحت سن السابعة عشرة، حتى إن تايلور شكل "وحدة صبيان خاصة". وقد دعم غزو سييراليون بعدد قليل من المتمردين، بعد ذلك عمدت حكومة سييراليون إلى تجنيد أعداد كبيرة من المواطنين في جيشها، وفي جملتهم صبية كان البعض منهم في الثامنة من عمره أحيانا: "كان العديد من الصبية المجندين في الجيش الحكومي من أطفال شوارع مدينة فريتاون المنخرطين في السرقات الصغيرة قبل تجنيدهم. أما الآن فقد جهزوا بكلاشنيكوف 47 وفرصة للسرقة على نطاق أوسع. كما أن رينامو (ريزيستانسيا ناسيونال موزومبيكانا – المقاومة الوطنية الموزمبيقية) أي الحركة التي أسستها القوات الخاصة البرتغالية بعد استقلال موزمبيق والتي دعمتها جنوب أفريقيا) قد جندت الأطفال، الذين أجبر البعض منهم على العودة إلى قراهم ومهاجمة عائلاتهم.

تتألف قوات الدفاع الذاتي من متطوعين يحاولون الدفاع عن أماكنهم. وربما اشتملت هذه في البوسنة على ألوية محلية حاولت الدفاع عن كافة المواطنين في بلداتهم، مثال ذلك توزلا، وحدات الدفاع الذاتي من الهوتو والتوتسي التي حاولت إيقاف المجازر في العام 1994م، أو وحدات الدفاع الذاتي التي أنشأها حزب الكونغرس الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا لحماية البلدات والمدن من قوات حزب حرية إنكاثا. ومن العسير جدا استدامة هذه الوحدات ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى قلة الموارد. وهي كثيرا ما تنتهي، عندما لا تهزم، إلى التعاون مع سواها من المجموعات المسلحة وتبتلع في خضم النزاع.

أما وحدات المرتزقة الأجانب فتشمل على أفراد متعاقدين مع وحدات مقاتلة مختصة وعصابات المرتزقة. ومن بين الأوائل نجد ضباطا روسا سابقين يعملون بموجب عقود مع الجيوش التي نشأت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وجنودا بريطانيين وفرنسيين مسرحين جراء تخفيضات الجيوش عقب انتهاء الحرب الباردة، وهم يقومون بتدريب الجنود وتقديم المشورة وأحيانا قيادة المجموعات المسلحة أثناء الحروب في البوسنة وكرواتيا، وهم لا يزالون يقومون بذلك في البلدان الأفريقية. وأشهر عصابات المرتزقة هم الأفغان العرب من قدماء المحاربين في أفغانستان، الذين غالبا ما يوجدون في النزاعات التي تمس جغرافيا المنطقة، ويحصلون على التمويل من بلدان إسلامية وتدريب من أذرع إستخباراتية غربية في إطار حرب هجينة لتفتيت المفتت. وثمة ظاهرة جديدة ومتنامية هي الشركات الأمنية الخاصة التي تجند عناصرها من جنود متقاعدين من بريطانيا والولايات المتحدة، والتي تستأجرها الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات والمترابطة فيما بينها معظم الأحيان. ومن الأمثلة السيئة السمعة خلال تسعينيات القرن العشرين شركة إكزيكوتيف أوتكامز الجنوب أفريقية وشريكتها البريطانية ساندلاين إنترناشونال Sandline Int. وقد اشتهرت الأخيرة جراء فضيحة مبيعات الأسلحة لسييراليون في أوائل العام 1998م. كما عرفت إكزيكوتيف أوتكامز بنجاحها الهام في الدفاع عن مناجم الماس في سييراليون وأنغولا. وفي فيفري 1997م استأجرت حكومة بابوا غينيا الجديدة شركة ساندلاين إنترناشيونال لشن هجوم عسكري على جيش بورغينفيل الثوري الإنفصالي (BRA) وإعادة فتح منجم بورغينفيل للنحاس، فأوكلت ساندلاين إنترناشونال العمل بموجب عقد إلى إيكزيكوتيف أوتكامز لتنفذه. وقد أصبحت الشركات الأمنية الأمريكية الخاصة سمة مميزة للتدخلات الأمريكية في العراق وأفغانستان. وتشمل الأسماء الذائعة الصيت MPRI (شركة الموارد المهنية العسكرية) التي دربت الجيش الكرواتي قرابة أواخر الحرب في البوسنة، كما كان لها ضلع في أنغولا وسييراليون، وهي تعمل اليوم في تشكيلة من البلدان، وشركة ديمكوربس Dymocorps التي تميل إلى تعهد أعمال الشرطة.

الفئة الأخيرة هي القوات العسكرية الأجنبية، التي تعمل عادة تحت مظلة المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي أيضا في البوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان، (ECOMOG مجموعة مراقبة وقف إطلاق النار التابعة لمجموعة دول أفريقيا الغربية الإقتصادية) في ليبيريا، الإتحاد الأفريقي في دارفور، والإتحاد الأوروبي في الكونغو الشرقي، ومقدونيا والآن في البوسنة، و CIS Commonwealth of) Independent States كومنولث الدول المستقلة) أو OSCE منظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي وفرت مظلات لمختلف عمليات حفظ السلام الروسية. ولا تتدخل القوات عادة في الحرب مباشرة، وإن كان حضورها هاما جدا. وقد تورطت هذه القوات في القتال أحيانا كما في حال ECOMOG مجموعة مراقبة وقف إطلاق النار في ليبيريا وسييراليون أو قوات حفظ السلام الروسية في طاجكستان، وقد اكتسبت في هذه الحالات بعضا من سمات سواها من الوحدات المقاتلة.

وفي الحرب التي نشبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية أرسلت عدة بلدان مجاورة (أنغولا، رواندا، وبوروندي) قوات للمشاركة إلى جانب مختلف الأطراف.

ومع ن الطابع الضيق النطاق لهذه الوحدات المقاتلة يشترك بالكثير من الصفات مع تلك التي تقوم بحرب العصابات، فهي تفتقر إلى التراتبية، والتنظيم، وأنظمة القيادة والسيطرة العددية التي ميزت قوات حرب العصابات فضلا عن هيكليات الأحزاب السياسية اللينينية أو الماوية. وتعمل هذه المجموعات المتنوعة بصورة مستقلة أو متعاونة فيما بينها. وما يبدو أنها جيوش إنما هي في الواقع تحالفات أفقية لوحدات منشقة عن القوات المسلحة النظامية، الميليشيات المحلية، أو وحدات الدفاع عن النفس، عصابات المجرمين، مجموعات من المتعصبين، والمتسكعين الذين تفاوضوا على شراكات، مشاريع مشتركة، تقسيمات للعمل أو للغنائم. ولعل تصور روبرت رايش Robert Reich "لشبكة العنكبوت" لوصف بنية الشركات العالمية الجديدة يطبق في أرجح الظن على الحرب الجديدة.

بالنظر إلى النفقات، والإعتبارات اللوجستية وعدم تلاؤم البنى التحتية والمهارات، نادرا ما تستخدم هذه "الجيوش" الأسلحة الثقيلة، وإن كانت قد خلفت تأثيرا كبيرا في موقع استعمالها. فقد كان لاحتكار الصرب للمدفعية الثقيلة أهميته في البوسنة، كما كان لتدخل الوحدات الروسية المعززة بالطيران والمدفعية في أبخازيا التأثير نفسه. ومن الأسباب التي فسر بها نجاح مرتزقة إكزيكوتيف أوتكامز قدرتها على تنفيذ عمليات معقدة كاستعمال طائرات هليكوبتر مسلحة وطائرات قاذفة خفيفة ثابتة الجناحين.

في معظم الأحيان تستعمل الأسلحة الخفيفة من بنادق، ورشاشات، وقنابل يدوية، وألغام أرضية وفي أعلى السلم مدفعية صغيرة السعة وصواريخ قصيرة المدى. وعلى الرغم من أن هذه الأسلحة غالبا ما توصف بأنها "متدنية التقنية"، فهي ثمرة تطور تكنولوجي طويل ومتقدم. وهي، إذا ما قورنت بالأسلحة المستخدمة في الحرب العالمية الثانية، تبدو أخف وزنا بكثير، وأسهل استعمالا ونقلا، وأدق تسديدا وأصعب اكتشافا. وعلى النقيض من الأسلحة الثقيلة، فإن الأسلحة الخفيفة يمكن أن يستخدمها جنود غير مهرة، وفي جملتهم الأطفال، بفعالية كبيرة. وللإتصالات الحديثة أهمية كبرى في تمكين المجموعات المقاتلة من التعاون، ولا سيما الراديو والهواتف الجوالة. فقد عجزت القوات الأمريكية في الصومال عن التنصت على الأجهزة الخلوية التي كان رجال الميليشيات الصومالية يستعملونها.

أتاح انتهاء الحرب الباردة وما ارتبط بها من نزاعات كالنزاع في أفغانستان أو جنوب أفريقيا زيادة عظيمة في الأسلحة الفائضة عن المطلوب. فالحروب باتت، في بعض الحالات، تخاض بأسلحة منهوبة من مخازن الحرب الباردة وتلك هي إلى حد بعيد حال الحرب في البوسنة. وفي حالات أخرى، كان الجنود المسرحون يبيعون اسلحتهم في السوق السوداء، أو يقوم بعض المنتجين الصغار بنسخ تصاميمها (كما في باكستان). علاوة على ذلك، راحت مشاريع إنتاج الأسلحة التي فقدت أسواقها لدى الدول تبحث عن مصادر جديدة للطلب. كما أن بعض النزاعات، ومنها نزاع كشمير، اكتسبت سمات

جديدة جراء تدفق الأسلحة، ولكن جراء فيضانها من حرب افغانستان في هذه الحالة. ومن عوامل التصعيد في نزاع كوسوفو التوافر المفاجئ للأسلحة بعد انهيار الدولة الألبانية في صيف 1997م، قد فتحت مخابئ الأسلحة وعرضت مئات ألوف الكلاشنيكوفات للبيع بحفنة من الدولارات للواحد منها وسهل الحصول عليها عبر الحدود مع كوسوفو. ويمكن النظر إلى الحروب الجديدة باعتبارها شكلا من أشكال تصريف الفضلات العسكرية كطريقة لاستهلاك الأسلحة الفائضة المتولدة عن الحرب الباردة، التي كانت أعظم تكديس للأسلحة في التاريخ.

في الأخير..

في عالم منقسم، تأتي القوة العسكرية من الحفاظ على وحدة وانسجام وسائط الأمن السيادي، وعلى تركيز القيادة على أهدافها. الطريقة المثلى للحفاظ على الوحدة هي بخلق الحماسة والمعنويات العالية، لكن مع أهمية الحماسة فإنها ستخبو مع الوقت، وإذا صارت القيادات تعتمد عليها فستفشل.

لذلك فإن الدفاعين الأكثر أهمية ضد التقسيم هما المعرفة والفكر الإستراتيجي. لا يمكن تقسيم قوة أمنية أو جيش إذا كان واعيا نوايا العدو وكانت ردود أفعاله ذكية... إن الإستراتيجية هي سيفك ودرعك الوحيدان.